ابي يوسف وعند محمد يعتبر ماء اجي به وخراج وضعه عمر رض على السواد لكل جريب يبلغ الماء صاع من بر او شعير ودرهم ولجريب الرطبة خمسة دراهم ولجريب الكروم او النخل متصلة ضعفها وما سواه كزعفران وبستان هو كل ارض يحوطها حائط وفيها نخيل متفرقة وانجار يا تطيق الجريب ستون ذراعا في ستين ذراعا وفي كتاب اللغة ذراع الكرباس سبع قبضات وذراع المساحة سبع قبضات واصبع قائم وعند الحساب الذراع اربع وعشرون اصبعا والاصبع ست شعيرات مضمومة بطون بعضها الى بعض ونصف الخارج غاية الطاقة ونقصان لم تطق ولا يزاد ان اطاقت عند ابي يوسف وجاز عند محمد رح هذا في خراج الاصل وهو المقاسمة يعني ما وضعه عمر رض واما خراج المقاسمة وهو ان يقسم الامام الخارج بالنصف او بالثلث او نحوهما فلا يجوز الزيادة على النصف بكل حال ذكره العتابي في زكوة فتاواه ولا خراج لو انقطع الماء عن ارضه او غلب عليها او اصاب الزرع آفة وهجان عطلها مالكها وبقي ان اسلم المالك او شراه مسلم ولا عشر في خارج ارض ابي ارض الخراج هذا عندنا وعند الشافعي يجب ويتكرر العشر بتكرر الخارج وكذا خراج المقاسمة واما خراج الموظف فلا يتكرر

فصل الجزية هي نوعان جزية وضعت بالتراضي فتتقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق وجزية يبتدئ الامام وضعها اذا غلب عليهم واقرهم على املاكهم ما وضعت لا تتغير وحين غلبوا اقروا على املاكهم يوضع على كتابي وهو حي وثني وهو من فيه خلاف الشافعي ظهر غناه وصفته لكل واحد من الثلث لكل سنة ثمانية واربعون درهما يؤخذ في كل شهر اربعة دراهم وعلى المتوسط نصفها وعلى فقير يكسب ربعها وعند الشافعي يوضع على كل حال دينار الغني والفقير سواء لا على وثني عربي فان ظهر عليه فرسه وطئه في ولا مرتد فان ظهر على اهل ناحية ارتدوا فنا وهم صبيانهم في ولا يقبل منهما الا من الدين والمرتد الا الاسلام والسيف وعند الشافعي يسترقون العرب ولا على راهب لا يخالط فاما الرهبان واصحاب الصوامع الذين يخالطون الناس فقال محمد كان ابو حنيفة يقول يوضع عليهم الجزية

اذا كانوا يقدرون على التعاهد وهو قول ابي يوسف قال عمر رض لابي عرفت لمحمد فاقبل ذلك قال القياس ما قاله ابو حنيفة كذا في شرح القدوري للاقطع وصبي وامرأة ومملوك واعمى وزمن وكذا المفلوج والشيخ الكبير وعند ابي يوسف انه يجب اذا كان ذا مال وفقير لا يكسب وقدمة خلاف الشافعي فيه وتسقط بالموت والاسلام خلافا للشافعي فيهما وتتداخل بالتكرر خلافا لهما وللشافعي ولا يحدث بيعة هي للنصارى وكنيسة هي لليهود هنا ولهم اعادة المنهدمة وميزاب الذي في ديه وبركيه وسرجه وسلاحه فلا يركب خيلا ولا يعمل بسلاح ويظهر الكستيج هو خيط غليظ بقدر الاصبع من الصوف يشده الذمي على وسطه وهو غير الزنار من الابريسم ويركب على سرج كاكان وميزت نساؤهم في الطريق والحمام ويعلم على ورهم ليلا يستخفي لهم وتنقض عهودهم ان غلب على موضع لحربنا او لحق بدارهم وصار مرتدا وفي الحكم موقته بلحاقه لكن لو اسر يسترق والمرتد يقتل لا ان امتنع عن الجزية او زنى بمسلمة او قتلها او سب النبي عليه السلام سب النبي هم لو كان من مسلم حل دمه ذكره الاقطع في شرح القدوري وعند الشافعي هو نقض العهد ويؤخذ من مال بالغ تغلبي لم يقل وتغلبية لا ان اراد بالتغلبي ذكر الجيار ذكرا كان او انثى ضعف ذكر تنا ومن مولاة الجزية والخراج خلافا لزفر فانه يقول يوخذ منه ضعف وكرتنا وهو الحق في الاراضي ونصف العشر في غيرها مما يجب فيه الزكوة كذمي القريتين فانه لا يوخذ منه الجزية والخراج فتولاهم مولى القوم منهم لنا يعول به في حرمة الصدقة فيجعل مالي الهاشمي كالهاشمي في هذا الحكم لان الحرمات تثبت بالشبهات ومصرف الجزية والخراج ومال التغلبي وهدية تهم للامام وما اخذ منهم بلا ضرب مصالحنا كسد ثغر وبناء قنطرة وجسر القنطرة ما يكون مرکبا والجسر خلافه مثل ما يشد على السفن وكفاية العلماء والقضاة والعمال ورزق المقاتلة وذراريهم ومن مات في نصف السنة حرم من العطاء لانه صلة فلا يملك قبل القبض وسقط بالموت واهل العطاء في زماننا القاضي والمفتي والمدرس **باب المرتد** من ارتد والعياذ بالله عرض عليه الاسلام

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)